الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الحقوق

توصيف المواد

في كلية الحقوق

Undergraduate Degree program

Faculty Of Law

طبعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

كلية الحقوق

المقدمة

تجسّد كلية الحقوق أولى البدايات في تاريخ جامعة دمشق، وها هي تطوي عمرها المئوي الأول، كانت على امتداده مستقراً لعلوم الحق والقانون. إنها لمناسبة وطنية وعلمية نعتز بها، نسترجع الماضي ونتطلع إلى المستقبل، تطلعاً مقترناً بالأمل، والعمل على النهوض المستمر بهذا الصرح العلمي الرفيع.

إن إدارة كلية الحقوق وأساتذتها وطلابها والعاملون فيها، يتطلعون بكل تقدير وعرفان إلى الرعيل الأسبق من الأساتذة المؤسسين، الذين أسهموا في إثراء العلوم القانونية وتطويرها، وأغنوا بمؤلفاتهم المكتبة الحقوقية، الوطنية والعربية والعالمية.

وإنها لأمانة نحملها كي ترثها الأجيال القادمة، وتسهم في نشر علوم الحق والعدالة الإنسانية، فأهلاً بقدوم الحُقبة المئوية الثانية من تاريخ المستقبل لكلية الحقوق في جامعة دمشق، التي نعتز ونفاخر بها على مرِّ العصور والأزمان.

اعتمدت الخطة الدراسية لكلية الحقوق في جامعة دمشق بقرار مجلس التعليم العالي رقم للعام
كما اعتمدت المقررات في هذه الخطة بقرار مجلس الكلية رقم / / تاريخ
وقد راجعنا الكثير من الخريجين من الطلاب الراغبين بمتابعة الدراسة في جامعات اجنبية لاستكمال وثائقهم الدراسية ومنها توصيف المقررات.

عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق
أ.د. هيثم حسن الطاس

أولاً – إدارة الكلية وأقسامها العلمية:

١- مجلس الكلية:

يتولى مجلس الكلية وعميدها إدارة شؤونها العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، وشؤون البحث العلمي والدراسات العليا في حدود الخطط والقرارات التي يعتمدها مجلس التعليم العالي ومجلس الجامعة ومجلس الكلية، وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة. ويعاون العميد في أعماله نائبان: أحدهما للشؤون العلمية والبحث العلمي، والآخر للشؤون الإدارية والطلاب. ويتألف مجلس الكلية وفق الآتي:

١- عميد كلية الحقوق
٢-نائب العميد للشؤون العلمية
٣-نائب العميد للشؤون الإدارية والطلاب
٤-رئيس قسم القانون الجزائي
٥-رئيس قسم القانون العام
٦-رئيس قسم القانون الخاص
٧-رئيس قسم القانون الدولي
٨-رئيس قسم القانون التجاري
٩-ممثل نقابة المعلمين
١٠- ممثل طلاب مرحلة الدراسات العليا
١١- ممثل طلاب مرحلة الإجازة الجامعية
١٢- أمين سر المجلس (رئيس الدائرة)

هذا، ويختص مجلس الكلية بصورة عامة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشؤون العلمية والتعليمية والبحثية والإدارية والتنفيذية والمالية، وغير ذلك من الاختصاصات الأخرى المتعلقة بالكلية، ومنها على الأخص:

١- وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب على الدوام، ونظام الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى.
٢- اقتراح مناهج الدراسة وبرامجها والقيام بالتنسيق بين الأقسام المختلفة، وتوزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء الهيئة التدريسية وغيرهم.
٣- تنظيم امتحانات الكلية وتوزيع أعمالها، وتقديم الاقتراحات بشأنها واعتماد نتائجها وإعلانها.
٤- تقديم المقترحات بشأن مشروع اللائحة الداخلية للكلية ومنح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات وخطة التدريب والتأهيل، ومنح تعويضات ومكافآت المتعاقدين والمحاضرين والباحثين والأساتذة الزائرين.

٢- لجنة شؤون الطلاب:

تؤلف في الكلية لجنة لشؤون الطلاب برئاسة نائب العميد للشؤون الإدارية والطلاب، وتضم في عضويتها كلاً من ممثل نقابة المعلمين، وعضو من أعضاء هيئة التدريس عن كل قسم ينضم إلى اللجنة عند النظر في الشؤون المتصلة

بالقسم، وممثلين اثنين عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية. وتتولى هذه اللجنة تقديم المقترحات المتعلقة بشؤون الطلاب الإدارية والامتحانية والصحية والثقافية والرياضية وغيرها من الأمور الطلابية.

٣- الأقسام العلمية:

١- قسم القانون الخاص
٢- قسم القانون العام
٣- قسم القانون الجزائي
٤- قسم القانون الدولي
٥- قسم القانون التجاري

يتألف مجلس القسم من رئيسه وثلاثة من كل من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرّسين في القسم، يسمِّيهم عميد الكلية دورياً في مطلع كل عام دراسي، ويراعى في تسميتهم الأقدمية.

ويشرف رئيس القسم على متابعة الشؤون العلمية والتعليمية والإدارية وشؤون البحث العلمي في مجال تخصص القسم وضمن حدود الخطط المرسومة من المجالس الأعلى. ويجتمع القسم مرتين على الأقل كل شهر في أثناء السنة الدراسية. هذا ويعد القسم الخلية العلمية الأساسية، ويتولى المهام الموكلة إليه في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية.

ثانياً- مرحلة الإجازة الجامعية:

١- التسجيل والامتحانات:

١- مدة الدراسة لنيل الإجازة في الحقوق أربع سنوات دراسية.

٢- يحق للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي في سنة القبول، التسجيل في كلية الحقوق إذا كان حائزاً على حد أدنى من الدرجات يحدَّد سنوياً على أساس قواعد المفاضلة في التعليم العادي أو الموازي أو المفتوح.

٣- يجوز قبول عدد معين من الطلاب السوريين غير المقيمين أو المغتربين من أصل سوري والطلاب العرب والأجانب من حملة شهادة الدراسة الثانوية التي تعدُّ معادلة لشهادة الدراسة الثانوية العامة السورية وفق القواعد المعتمدة لدى مجلس التعليم العالي، ويُحدَّد العدد سنوياً على أساس قواعد المفاضلة في التعليم العادي أو الموازي أو المفتوح.

٤- يجوز قبول الطلاب نقلاً من جامعات غير سورية أو من الكليات المتماثلة في الجامعات السورية أو تغيير القيد مرة واحدة للطلاب القدامى من كلية غير متماثلة، وذلك ضمن شروط القبول والتعادل المعتمدة من قبل مجلس التعليم العالي.

٥- يجري القيد في الجامعة سنوياً سواء أكان الطالب قديماً أم مستجداً في المواعيد التي يحددها وزير التعليم العالي. ويعطى كل طالب تمَّ قيده في الكلية بطاقة خاصة به وعليها صورته الشخصية ممهورة بخاتم الكلية وموقعة من عميدها، وبموجبها يسمح للطالب حضور المحاضرات وإجراء الامتحانات.

٦- يُنقل الطالب في نهاية السنة الدراسية المسجل فيها إلى السنة الدراسية التي تليها إذا نجح في جميع المقررات، أو رسب فيما لا يزيد عن أربع مقررات. ويكون امتحان الطالب وفق مناهج السنة الدراسية التي يتقدم بها للامتحان. وفي جميع الأحوال، لا ينقل الطالب من سنة إلى أخرى إذا كان يحمل أكثر من أربع مقررات في مختلف سني الدراسة. ولا يمنح الطالب درجة الإجازة في الحقوق إلا إذا نجح بجميع المقررات.

٧- يتم التسجيل في السنة الدراسية الأعلى في مطلع السنة الجامعية وفق المواعيد المحددة للتسجيل. ويُسمح للطالب الراسب الذي اشترك في امتحانات الدورة الفصلية الأولى أن يسجل مقررين على الأكثر من المقررات التي تدرَّس في الفصل الدراسي الثاني من السنة الأعلى، شريطة ألا يزيد عدد المقررات الراسب فيها، مع المقرر أو المقررين المسجل عليهما من السنة الأولى، على أربع مقررات.

٨- لا يجوز للطالب أن يبقى مسجلاً في الكلية مدة تزيد على ست سنوات دراسية، ولكن يجوز إيقاف تسجيله مدة لا تتجاوز السنتين، إذا تقدم بطلب أصولي في المواعيد التي يحددها مجلس التعليم العالي.

٩- يكون لكل طالب مقيَّد في الكلية، سجل يتضمن جميع الوثائق المتعلقة بالطالب وتسلسل حياته الجامعية والعقوبات الانضباطية والرسوم المستحقة ونتائج امتحاناته.

١٠- لمجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية، أن يسمح لطالب السنة الرابعة الذي استنفد فرص التسجيل المتاحة له، بالتقدم من خارج الجامعة إلى أربع دورات امتحانية تلي مباشرة الدورة التي استنفد فيها فرص الرسوب والتسجيل، مقابل رسم مالي عن كل مقرر يشترك في امتحانه.

١١-تقدَّر علامة امتحان كل مقرر من صفر إلى مائة درجة، ويعدُّ الطالب ناجحاً إذا حصل على خمسين درجة على الأقل في امتحان هذا المقرر. ويعطى الطالب درجة الصفر في الامتحان الذي يتغيب عنه، ولا يحق له إعادة امتحان المقرر الذي نجح فيه.

١٢-مدة الامتحان الكتابي في كل مقرر ساعتان، ولمجلس الجامعة بناءً على طلب مجلس القسم المختص وموافقة مجلس الكلية، أن يعدِّل هذه المدة.

١٣-يُمنح الناجحون في جميع المقررات المطلوبة بنتيجة امتحانات السنة الرابعة، درجة الإجازة في الحقوق بإحدى المراتب التالية:

- مرتبة الشرف إذا نال الطالب معدلاً عاماً قدره ٩٠ % فأكثر.
- مرتبة الامتياز إذا كان معدله العام من ٨٠ % إلى ما دون ٩٠ %.
- مرتبة جيد جداً إذا كان معدله العام من ٧٠ % إلى ما دون ٨٠ %.
- مرتبة جيد إذا كان معدله العام من ٦٠ % إلى ما دون ٧٠ %.
- مرتبة مقبول إذا كان معدله العام من ٥٠ % إلى ما دون ٦٠ %.

٢- الخطة الدراسية:

تطبّق كلية الحقوق اللائحة الداخلية الصادرة بالمرسوم رقم /١٢٤/ لعام ١٩٧٢م وتعديلاته، وهي تتضمن عدداً من المقررات الموزعة على مدار فصلين في كل سنة دراسية من مرحلة الإجازة الجامعية. وقد استطاعت إدارة الكلية بعد جهد شاق ومضنٍ إنهاء لائحتها الداخلية الجديدة التي صدرت بالقرار الوزاري رقم ١٩ / وتاريخ ٢٥ / ٣ / ٢٠١٣م والمعدّلة بالقرار الوزاري رقم ٩٣ / و تاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٦م. وهي تحتوي على بعض المقررات الواردة في الخطة الدراسية السابقة، إضافة لمقررات محدثة أخرى اقتضتها التطورات العلمية المعاصرة وحاجات المجتمع. وبذلك أصبح لدى كلية الحقوق خطتان دراسيتان وفق الآتي:

أ- الخطة الدراسية القديمة:

تعتمد الكلية خطة دراسية قديمة مشمولة بأحكام اللائحة الداخلية الصادرة بالمرسوم رقم /١٢٤/ لعام ١٩٧١م وتعديلاته، وهي تطبَّق حكماً على الطلاب المسجلين في كلية الحقوق لغاية العام الدراسي ٢٠١٢ / ٢٠١٣م، وتتضمن المقررات الآتية:

السنة الأولى			
مقررات الفصل الأول	الساعات التدريسية أسبوعياً	مقررات الفصل الثاني	الساعات التدريسية أسبوعياً
١. المدخل إلى العلوم القانونية	٦	١. الشريعة الإسلامية	٦
٢. القانون الروماني والبابلي	٦	٢. اللغة العربية	٤
٣. القانون الدستوري والنظم السياسية	٦	٣. الثقافة القومية الاشتراكية	٤
٤. قانون العقوبات العام (١)	٣	٤. قانون العقوبات العام (٢)	٣
٥. التشريعات الاجتماعية (التعاون)	٤	٥. الاقتصاد السياسي (١)	٦
٦. اللغة الأجنبية (١)	٤	٦. اللغة الأجنبية (٢)	٤
المجموع	٢٩	المجموع	٢٧

السنة الثانية			
مقررات الفصل الأول	الساعات التدريسية أسبوعياً	مقررات الفصل الثاني	الساعات التدريسية أسبوعياً
١. القانون المدني (مصادر الالتزام)	٣	١. القانون المدني (مصادر الالتزام)	٣
٢. القانون الإداري (١)	٣	٢. القانون الإداري (٢)	٣
٣. قانون العقوبات الخاص (١)	٣	٣. قانون العقوبات الخاص (٢)	٣
٤. القانون الدولي العام	٦	٤. الاقتصاد السياسي (٢)	٦
٥. الأحوال الشخصية (١)	٤	٥. التشريعات الاجتماعية (العمل)	٤
٦. اللغة الأجنبية (٣)	٤	٦. اللغة الأجنبية (٤)	٤
المجموع	٢٣	المجموع	٢٣

السنة الثالثة			
مقررات الفصل الأول	الساعات التدريسية أسبوعياً	مقررات الفصل الثاني	الساعات التدريسية أسبوعياً
١. القانون المدني (العقود المسماة)	٦	١. الأحوال الشخصية (٢)	٤
٢. أصول المحاكمات المدنية (١)	٣	٢. أصول المحاكمات المدنية (٢)	٣
٣. أصول المحاكمات الجزائية (١)	٣	٣. أصول المحاكمات الجزائية (٢)	٣
٤. القانون التجاري (المتجر)	٣	٤. القانون التجاري (الشركات)	٣
٥. علم المالية العامة (١)	٣	٥. علم المالية العامة (٢)	٣
٦. القضاء الإداري	٦	٦. اللغة الأجنبية (٥)	٤
–	–	٧. مقرر اختياري (١)	٤
المجموع	٢٤	المجموع	٢٤

السنة الرابعة			
مقررات الفصل الأول	الساعات التدريسية أسبوعياً	مقررات الفصل الثاني	الساعات التدريسية أسبوعياً
١. الحقوق العينية الأصلية	٣	١. الحقوق العينية التبعية	٣
٢. القانون التجاري (الاسناد التجارية)	٦	٢. علم الإدارة العامة	٦
٣. القانون الدولي الخاص (الجنسية)	٣	٣. القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين)	٣
٤. أصول الفقه	٤	٤. التشريع الضريبي	٤
٥. اللغة الأجنبية (٦)	٤	٥. مقرر اختياري (٢)	٤
–	–	٦. مقرر اختياري (٣)	٤
المجموع	٢٠	المجموع	٢٤

المقررات الاختيارية			
مجموعة القانون الخاص	مجموعة القانون العام	مجموعة القانون الجزائي	مجموعة القانون الدولي
١. أصول التنفيذ	١.الإدارة المحلية	١.علم الإجرام والعقاب	١. المنظمات الدولية
٢. التشريعات المصرفية	٢.المرافق العامة	٢. التشريعات الجزائية الخاصة	٢. تاريخ العلاقات الدولية
٣. القانون الجوي	٣.الرقابة المالية والإدارية	٣. قانون العقوبات الاقتصادي	٣. الحقوق الدبلوماسية
٤. التأمين	٤.السياسة المالية	٤.القانون الجزائي الدولي	٤. القضية الفلسطينية

ب – الخطة الدراسية الجديدة:

تُطبّق الخطة الدراسية الجديدة حكماً والواردة في اللائحة الداخلية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩ / وتاريخ ٢٥ / ٣ / ٢٠١٣م المعدّلة بالقرار الوزاري رقم٩٣ / وتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٦ م على جميع الطلاب المستجدين في كلية الحقوق بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤م. وهي تتضمن المقررات الآتية:

السنة الأولى			
الفصل الأول			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	عملي	المجموع
١. المدخل إلى علم القانون	٣	١	٤
٢. القانون الدستوري والنظم السياسية	٤	٢	٦
٣. قانون العقوبات العام (نظرية الجريمة)	٤	٢	٦
٤. القانون الدولي العام	٤	–	٤
٥. التشريعات الاجتماعية (قانون التعاون)	٤	–	٤
٦. اللغة العربية	٢	–	٢
٧. اللغة الأجنبية (١)	٤	–	٤
المجموع	٢٥	٥	٣٠
الفصل الثاني			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	عملي	المجموع
١. النظم القانونية الكبرى	٤	–	٤
٢. الحقوق والحريات العامة	٤	–	٤
٣. المدخل إلى الشريعة الإسلامية	٤	–	٤
٤. قانون العقوبات العام (نظرية العقوبة)	٤	٢	٦
٥. التنظيم الدولي	٤	–	٤
٦. الثقافة الوطنية والقومية	٢	–	٢
٧. اللغة الأجنبية (٢)	٤	–	٤
المجموع	٢٦	٢	٢٨

السنة الثانية			
الفصل الأول			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. القانون المدني (مصادر الالتزام الإرادية)	٤	٢	٦
٢. القانون الإداري (المبادئ العامة)	٣	١	٤
٣. قانون العقوبات الخاص (الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال)	٣	١	٤
٤. القانون الدولي لحقوق الإنسان	٤	–	٤
٥. التشريعات الاجتماعية (قانون العمل)	٣	١	٤
٦. القانون التجاري (المتجر والأعمال التجارية)	٣	١	٤
٧. اللغة الأجنبية (٣)	٤	–	٤
المجموع	٢٤	٦	٣٠
الفصل الثاني			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. القانون المدني (مصادر الالتزام غير الإرادية)	٤	٢	٦
٢. القانون الإداري (أعمال الإدارة وعمالها)	٣	١	٤
٣. الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق)	٤	–	٤
٤. القانون الدولي الاقتصادي	٤	–	٤
٥. القانون التجاري (قانون الشركات)	٣	١	٤
٦. قانون العقوبات الخاص (الجرائم الواقعة على الإدارة وأمن الدولة)	٣	١	٤
٧. اللغة الأجنبية (٤)	٤	–	٤
المجموع	٢٥	٥	٣٠

السنة الثالثة			
الفصل الأول			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. أصول المحاكمات المدنية (القضاء والدعوى)	٣	١	٤
٢. القانون الدولي الخاص (الجنسية)	٣	١	٤
٣. القانون المدني (أحكام الالتزام)	٣	١	٤
٤. الحقوق العينية الأصلية	٣	١	٤
٥. القضاء الإداري	٤	٢	٦
٦. أصول المحاكمات الجزائية (القضاء الجزائي)	٣	١	٤
٧. المالية العامة (الإيرادات والنفقات)	٤	–	٤
المجموع	٢٣	٧	٣٠
الفصل الثاني			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. أصول المحاكمات المدنية (الأحكام القضائية)	٤	٢	٦
٢. القانون المدني (العقود المسماة)	٣	١	٤
٣. الأحوال الشخصية (أحكام التركات)	٣	١	٤
٤. أصول المحاكمات الجزائية (الدعوى الجزائية)	٣	١	٤
٥. القانون التجاري (الأسناد التجارية)	٣	١	٤
٦. المالية العامة (الموازنة العامة)	٤	–	٤
٧. القانون الدولي الإنساني باللغة الأجنبية	٤	–	٤
المجموع	٢٤	٦	٣٠

السنة الرابعة			
الفصل الأول			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. التشريع الضريبي	٣	١	٤
٢. أصول الفقه	٣	١	٤
٣. الإدارة العامة	٣	١	٤
٤. أصول التنفيذ	٣	١	٤
٥. التشريعات المصرفية	٣	١	٤
٦. مقرر اختياري (١)	٢	–	٢
٧. مقرر اختياري (٢)	٢	–	٢
المجموع	١٩	٥	٢٤
الفصل الثاني			
المقرر	عدد الساعات الأسبوعية		
	نظري	تطبيقي	المجموع
١. القانون الدولي الخاص (تنازع قوانين)	٣	١	٤
٢. الحقوق العينية التبعية	٤	–	٤
٣. علم الإجرام والعقاب	٤	–	٤
٤. القانون التجاري (البحري والجوي)	٣	١	٤
٥. الدبلوماسية باللغة الأجنبية	٣	١	٤
٦. مقرر اختياري (٣)	٢	–	٢
٧. مقرر اختياري (٤)	٢	–	٢
المجموع	٢١	٣	٢٤

– يختار الطالب الناجح أو المنقول إلى السنة الرابعة قبل بداية الفصل الدراسي الثاني، إحدى المجموعات المبينة في الجدول الوارد أدناه، وذلك بموجب طلب تسجيل رسمي يحفظ في إضبارة الطالب، ويلتزم الطالب بدراسة جميع مقررات المجموعة التي اختارها والتقدم إلى امتحاناتها. ومهذه المجموعات ومقرراتها هي:

مجموعة القانون الخاص				
المقرر	الفصل	عدد الساعات الأسبوعية		
		نظري	عملي	المجموع
١. قانون التأمينات الاجتماعية	الأول	٢	–	٢
٢. قانون العلاقات الزراعية	الأول	٢	–	٢
٣. الإثبات في المواد المدنية والتجارية	الثاني	٢	–	٢
٤. التأمين التجاري	الثاني	٢	–	٢

مجموعة القانون العام				
المقرر	الفصل	عدد الساعات الأسبوعية		
		نظري	عملي	المجموع
١. الإدارة المحلية	الأول	٢	–	٢
٢. التشريع البيئي	الأول	٢	–	٢
٣. التشريع الجمركي	الثاني	٢	–	٢
٤. التشريعات الاقتصادية	الثاني	٢	–	٢

مجموعة القانون الجزائي				
المقرر	الفصل	عدد الساعات الأسبوعية		
		نظري	عملي	المجموع
١. قانون الأحداث الجانحين	الأول	٢	–	٢
٢. قانون العقوبات الاقتصادي	الأول	٢	–	٢
٣. قانون العقوبات العسكري	الثاني	٢	–	٢
٤. تسليم المجرمين	الثاني	٢	–	٢

مجموعة القانون الدولي				
المقرر	الفصل	عدد الساعات الأسبوعية		
		نظري	عملي	المجموع
١. القانون الدولي للتنمية	الأول	٢	–	٢
٢. قضايا دولية معاصرة	الأول	٢	–	٢
٣. القانون الدولي الجزائي	الثاني	٢	–	٢
٤. النطاق الدولي (بحار وأنهار وفضاء)	الثاني	٢	–	٢

ثالثاً – توصيف مقررات الخطة الدراسية في مرحلة الإجازة:

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
المدخل إلى علم القانون	تقتضي دراسة علم القانون تحديد الأسس العلمية التي استند إليها في بيان خصائصه التي تميّزه عن غيره من العلوم الأخرى، وشرح فكرة القاعدة القانونية وما يتبع لها من أحكام ضمن إطار النظرية العامة للحق.	تبيان حقوق الأفراد والمجتمع وتزويدهم بثقافة حقوقية أولية تساعدهم في التعمق بدراسة الجوانب المختلفة لعلم القانون الذي يشرّع للحقوق ويرسم حدودها ويفرض ضماناتها ويرسّخ فكرة العلاقة مابين القانون والحق.	- النظرية العامة للحق - تعريف القاعدة القانونية - مصادر القانون - تفسير القانون - تطبيق القانون - الشخص الطبيعي والاعتباري - مفهوم الأشياء والأموال
النظم القانونية الكبرى	تدل الأوابد التاريخية على بدايات تقنين القاعدة القانونية لدى الحضارات القديمة، ومن ثم تفرعها إلى مدارس فقهية مختلفة ضمن إطار ما تسمى الأنظمة القانونية الكبرى، التي أرست البنيان التاريخي لاستقرار القاعدة القانونية وتطورها المعاصر.	إدراك فكرة الحق وفهم طبيعة العلاقة مابين قوانين الشعوب وظروفها المختلفة، التي أسهمت في تطور بعض المفاهيم القانونية، مثل أنظمة الحكم والجرائم والعقوبات والعقود والأسرة. مما يساعد في إجراء التحليل المقارن فيما بين هذه الأنظمة وبما هو مستقر في قوانيننا المعاصرة.	- مراحل نشأة القانون وتطوره - المدونات القانونية القديمة - النظام القانوني البابلي - النظام القانوني الروماني - النظام القانوني اللاتيني - النظام القانوني الجرماني - النظام القانوني الأنكلوساكسوني - النظام القانوني الإسلامي - النظام القانوني المعاصر
القانون الدستوري والنظم السياسية	الدستور هو النظام الأسمى لسائر القوانين والأنظمة في الدولة ويعكس إيديولوجيتها وطبيعة نظامها ويحدّد حقوق المواطن وعلاقة الفرد بالمجتمع والحاكم بالمحكوم، إضافة لشرح أهم الأنظمة الدستورية والانتخابية السائدة.	الإلمام بقواعد القانون الدستوري وكيفية إقراراها وتعديلها، وكذلك تعميق المعرفة القانونية بالمبادئ الأساسية التي تحكم الدول بأنظمتها المختلفة، ومن ثم إجراء التحليل المقارن مابين هذه الأنظمة، تمهيداً لفهم فحوى النظام الدستوري والسياسي لكل دولة وآلية عمل مؤسساتها.	- التعريف بالدستور وأنواعه - نشأة الدستور وتعديله وإنهاؤه - الرقابة على دستورية القوانين - النظرية العامة للدولة والسيادة - النظام الدستوري النيابي - النظام الدستوري الرئاسي - النظام الدستوري المختلط - النظام الدستوري السوري

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
الحقوق والحريات العامة	حفلت التشريعات الوطنية بالنصوص التي توفر الحماية القانونية لحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وتأمين الضمانات الدستورية لها، وكذلك تحديد المسؤولية عن الانتهاكات التي قد تتعرَّض لها هذه الحقوق والحريات.	إتاحة المعرفة القانونية بفحوى الحقوق والحريات العامة وتحصينها بقواعد ملزمة نابعة من الخصوصية الحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، مما يسهم في إرساء دولة القانون وتفعيل آليات الحماية القانونية لحقوق المواطن وحرياته الأساسية.	- التعريف بالحقوق والحريات العامة - تطور الحقوق والحريات العامة - نظريات الحقوق والحريات العامة - المصادر القانونية للحقوق والحريات العامة - المسؤولية عن انتهاك الحقوق والحريات العامة - آليات الحماية للحقوق العامة
قانون العقوبات العام (١) الجريمة	يعكس قانون العقوبات تطور الفكر الجزائي وفلسفته التي استقرت على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. ويتميّز قانون العقوبات بمصادره التي تعتمد أساساً على القواعد المكتوبة، وبخاصّية تطبيقها من حيث الزمان والمكان، مما يتطلب دراسة مفهوم الجريمة وتحديد أسبابها وأركانها وأنواعها.	الإلمام بالمبادئ الأساسية التي يتضمنها قانون العقوبات وبيان الأسباب التي استدعت المشرع إلى تجريم بعض السلوكيات المحظورة التي يصنفها القانون في فئات عدة وفقاً لمعايير تقررها توجهات السياسة الجزائية لهذه الدولة أو تلك، ومما يمهّد المجال لتحديد المسؤولية الجزائية عن ارتكاب الجرائم وفرض العقاب بحق مرتكبيها والمتدخلين فيها.	- فلسفة الفكر الجزائي - التعريف بقانون العقوبات - مصادر قانون العقوبات - تفسير قانون العقوبات - تطبيق قانون العقوبات - مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات - مبدأ عدم رجعية قانون العقوبات - مبدأ إقليمية قانون العقوبات - مفهوم الجريمة وأنواعها - أركان الجريمة والشروع فيها
قانون العقوبات العام (٢) العقوبة	لا يمكن استيعاب قانون العقوبات بشرح مفهوم الجريمة فحسب، بل لا بدّ كذلك من إعمال مبدأ لا جريمة دون عقاب، وهذا يقتضي التطرق إلى شرح مفهوم المسؤولية الجزائية وتحديد أنواع العقوبات والتدابير وغيرها من المؤيدات الجزائية.	يسهم الإلمام بالسياسة العقابية في فهم الآلية التي اعتمدها المشرع في التمييز بفرض العقوبات حسب التصنيفات المختلفة للجرائم، وإدراك الغاية من فرض هذه العقوبة بالذات أو تلك، وكذلك بيان أحكام الجزاءات وكيفية تطبيقها وانقضاؤها وأثرها على الفرد والمجتمع.	- المسؤولية الجزائية وموانعها - نظرية المساهمة في الجريمة - أحكام العقوبة وتصنيفاتها - التدابير الاحترازية والإصلاحية - نظرية المشروعية (أسباب التبرير) - الأسباب المشدّدة - الأعذار المخففة والمحلّة - تعليق العقوبة وانقضاؤها
المقرر	**المدخـلات**	**المخرجـات**	**المفـردات**
التربية الوطنية (الثقافة)	تعبّر حضارة أي مجتمع عن خصوصيتها الوطنية والقومية بوصفها نتاج شعب يتفاعل مع وسطه المحيط. ولهذا فإن القومية العربية تجسّد وجوداً	إنماء الحسّ الوطني والقومي بأهمية ارتباط المواطن بوطنه وأمته، وإظهار مدى الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الوطن العربي بجميع أقطاره، وفي	- مفهوم الحضارة وتطورها - القومية العربية - الأمن القومي العربي - الصراع العربي/الصهيوني - الأحزاب والحركات الوطنية والقومية

	اجتماعياً وتاريخياً مستمراً، ناتجاً عن تراكم عناصر مشتركة تجمع بين مكونات الأمة.	وقت تواجه فيه الأمة العربية ما يهدّد مصيرها ووجودها نتيجة العدوان الصهيوني المستمر والمؤامرات الخارجية.	- القضية الفلسطينية - المتغيرات الدولية - التحديات الخارجية
القانون الدولي العام	يحتوي على مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدولية. مما يقتضي شرح الطبيعة القانونية لقواعد القانون الدولي العام وعلاقته مع القانون الوطني وأساس الإلزام لقواعده.	فهم المتغيرات الدولية وما يجري من أحداث عالمية وإقليمية وتأهيل كوادر بإمكانها الدفاع عن قضايا شعوبها في المحافل الدولية، في وقت لا يزال البعض يجادل فيه بوجودية هذا القانون والتشكيك بإلزامية قواعده، نظراً لظاهرة التعسف في تفسير أحكامه وتطبيقها.	- تعريف القانون الدولي وتطوره - طبيعة القانون الدولي وإلزاميته - العلاقة ما بين القانون الدولي والقانون الوطني - مصادر القانون الدولي العام - أشخاص القانون الدولي العام - فروع القانون الدولي العام

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
التنظيم الدولي	يُعدُّ التنظيم الدولي حديث العهد في تاريخ العلاقات الدولية، قبل أن يشهد تطوراً عملياً من خلال انتشار ظاهرة المؤتمرات والأحلاف والتكتلات والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن ثم بروز مفهوم المنظمة الدولية وتوسع انتشارها عالمياً وإقليمياً، وخصوصاً بعد نشوء هيئة الأمم المتحدة بهدف تحقيق التعاون وحفظ السلم والأمن الدوليين	التعرف إلى إحدى الموضوعات الأساسية للقانون الدولي العام والإحاطة بآلية عمل التنظيمات الدولية والتعامل معها وفي ظلها، وخصوصاً بعدما انتشرت ظاهرة المنظمات الدولية وتمتعها بالشخصية القانونية المستقلة والتي جعلت منها فاعلاً أساسياً في إطار تطور العلاقات الدولية المعاصرة. كما تعدُّ دراسة التنظيم الدولي ضرورة ملحة لأولئك الذين ينشدون مستقبلاً لهم في مجالات العمل السياسي والدبلوماسي.	- ماهية التنظيم الدولي وتطوره - المؤتمرات والتكتلات الدولية - المنظمات غير الحكومية - تعريف المنظمة الدولية وأنواعها - العضوية في المنظمة الدولية - صلاحيات المنظمة الدولية - أجهزة المنظمة الدولية - منظمة الأمم المتحدة - الوكالات الدولية المتخصصة - المنظمات الإقليمية والعقائدية
التشريعات الاجتماعية (١) قانون التعاون	لا يمكن لأي مجتمع منظّم الاستمرار في البقاء والنمو اعتماداً فقط على ما تقدمه الدولة من خدمات ونفقات لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا كان لا بدّ من إقرار بعض القوانين والأنظمة المشرّعة لظاهرة التعاون كي لا تحيد عن أهدافها الإنسانية النبيلة.	إدراك أهمية الظاهرة التعاونية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والتحفيز على تشجيعها واستخدامها كأداة فعّالة لتسوية الكثير من المشكلات التي تعجز أحياناً الدولة والقطاع الخاص عن إيجاد الحلول المناسبة لها. وكذلك إفساح المجال للبحث عن الآلية القانونية المثلى كي يضطلع القطاع التعاوني بأداء دوره بكل فعالية.	- مفهوم الحركة التعاونية وتطورها - الاتحادات والجمعيات التعاونية - الحركة التعاونية في سورية - تشريعات التعاون السورية - التنظيم التعاوني الزراعي - التنظيم التعاوني الإنتاجي - التنظيم التعاوني الاستهلاكي - التنظيم التعاوني السكني - مزايا الحركة التعاونية وعيوبها

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
الشريعة الإسلامية	تعدُّ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في معظم البلدان الإسلامية، وهي تتميّز بغنى قواعدها التي تنظّم شؤون الدين والدنيا. وقد أسهمت مذاهبها الفقهية في استنباط أحكامها وتفسيرها وبيان قواعدها الكلية، التي أثّرت في تطور نظرية القانون وتحديد مضامينها.	تحكيم العقل والتفكير بعد إجراء المقارنة ما بين نصوص القانون الوضعي وأحكام الشريعة الإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بشؤون الأسرة والأحوال الشخصية، المعمول بأحكامها لدى أغلب البلدان الإسلامية والعربية، ومما يثري كذلك المعرفة لدى الراغبين بالعمل في مجال القضاء الشرعي.	- مصادر التشريع الإسلامي - المذاهب الفقهية المختلفة - القواعد الفقهية الكلية - مفهوم الحق في الإسلام - نظرية الذمة في الإسلام - أحكام الأهلية وموانعها - أحكام النيابة والولاية والوصاية - أحكام الجنون والعته والسفه والغفلة - مفهوم الأشخاص والأشياء والأموال
اللغة العربية	تحتوي اللغة العربية على كم هائل من القواعد الناظمة للقراءة والإنشاء والتعبير والنحو والصرف، يتعمّق بدراستها وفهم فحواها كل نهمٍ للعلم والمعرفة وفي جميع الاختصاصات الأدبية والإنسانية والعلمية ومنها علم القانون.	يسهم إتقان اللغة العربية في تمتين الصلة بين المواطن العربي ولغته الأم ويساعد طالب القانون على تطوير مهاراته الفكرية والعلمية في أثناء دراسته وفي حياته المهنية كي يسير بخطى وطيدة لا تشوبها أخطاء لغوية، قد تؤثر على إدراك المعلومة وفهمها.	- علم المعاني والبلاغة والفصاحة - الأسماء والأفعال والأحرف - صيغ التعجب والهمزة - قواعد الفصل والوصل - التشبيه والكناية - الاستعارة والمجاز - الإعراب والصرف - الإنشاء والخبر والأمر والاستفهام
اللغة الأجنبية (١)	تشتمل اللغات الأجنبية، وخصوصاً اللغتين الإنكليزية والفرنسية، على العديد من المفردات التي أضحت مصطلحات ثابتة ومتعارف عليها في علم القانون.	معرفة قواعد اللغة الأجنبية وإفساح المجال أمام إبراز المهارات والمدارك وتطويرها لاستيعاب ما أجادت به الحضارات الأخرى، ومحاكاتها مع الخصوصية الحضارية للغة العربية.	- قواعد عامة - مهارات عامة - قراءة وترجمة

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
اللغة الأجنبية (٢)	تشتمل اللغات الأجنبية، وخصوصاً اللغتين الإنكليزية والفرنسية، على العديد من المفردات التي أضحت مصطلحات ثابتة ومتعارف عليها في علم القانون.	تيسير التواصل مع المصادر والمراجع العلمية الأجنبية كي يتم التعامل معها أو تجنبها، ومن ثم اختيار ما هو الأصلح في نيل المعرفة ومتابعة المسيرة العلمية والمهنية.	- قواعد عامة - مهارات عامة - قراءة وترجمة
القانون المدني (١) المصادر الإرادية للالتزام	تحتوي النظرية العامة للالتزامات على الأحكام المتعلقة بكيفية نشوء الالتزام المدني وما يتبع لها من شروط وأركان وآثار، وكذلك بيان دور الإرادة المنفردة وأحكام المسؤولية العقدية.	الإلمام بالمصادر الإرادية للالتزامات وبأهم المبادئ الأساسية للقانون المدني الذي يعدّ محور النظرية الحقوقية ومنطلقها الضروري سواء في الحياة العامة أو المهنية، كونها تشكل الدعامة الرئيسية للعمل القانوني في مختلف المجالات.	- النظرية العامة للالتزامات - مبدأ سلطان الإرادة - أركان العقد وآثاره - شروط صحة العقد - حالات انحلال العقد وبطلانه وإبطاله - فسخ العقد وانفساخه - مفهوم الإرادة المنفردة - المسؤولية العقدية
القانون المدني (٢) المصادر غير الإرادية للالتزام	تتضمّن النظرية العامة للالتزامات، إضافة لمصادرها الإرادية، مصادر خارجة عن مبدأ سلطان الإرادة. وهذا ما يستتبع شرحاً لمفهوم المسؤولية التقصيرية الناجمة عن ارتكاب الخطأ أو وقوع الضرر.	فهم أحكام المسؤولية التقصيرية كي يدرك الدارس المبادئ الأساسية للالتزام الذي يعدّ مرتكزاً أساسياً للعمل القانوني، ويكسبه التكوين الحقوقي اللازم ولكل من يمارس عملاً قانونياً سواء في مجال القضاء أو المحاماة أو غيرها من مجالات الحياة المختلفة.	- مفهوم المسؤولية التقصيرية - الفعل النافع والضار - المسؤولية عن العمل الشخصي - المسؤولية عن عمل الغير والأشياء - مسؤولية متولي الرقابة - مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع - نظرية الإثراء بلا سبب - دفع غير المستحق - أحكام الفضالة

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القانون الإداري (١) المبادئ العامة	يتضمن مجموعة القواعد القانونية الهادفة إلى تنظيم عمل الإدارة والمؤسسات والمرافق العامة، وتحديد صلاحياتها وحدود سلطاتها، وأسس التنظيم الإداري وأشخاصه.	معرفة المبادئ العامة للقانون الإداري باعتباره المكوّن الموضوعي للتشريع الوطني والناظم لعمل السلطة التنفيذية في جانبه الإداري، وتنشيط الفكر العلمي لإيجاد الحلول المناسبة للثغرات التي يعاني منها العمل الإداري.	- تعريف القانون الإداري وتطوره - مصادر القانون الإداري - تطبيق القانون الإداري - تفسير القانون الإداري - أسس التنظيم الإداري - أشخاص الإدارة العامة - التنظيم الإداري في سورية
القانون الإداري (٢) أعمال الإدارة وعمالها	يعدُّ دراسة التنظيم الإداري مدخلاً مهماً باتجاه التعمق في معرفة نشاط الإدارة والوظيفة العامة، مثل إصدار القرارات وإبرام العقود وغيرها من الأعمال الإدارية الأخرى.	بيان الدور المهم الذي تضطلع به الإدارة العامة في تقديم خدماتها وسبر القواعد الناظمة لأداء الوظيفة العامة. مما يساعد في أعمال العقل والتفكير بشرح مزايا العمل الإداري واقتراح السبل القانونية الكفيلة بإصلاح عيوبه وثغراته.	- النشاط الإداري - الوظيفة العامة - الموظف العام - القرارات الإدارية - العقود الإدارية - التصرفات المادية للإدارة - الضابطة الإدارية - مسؤولية الإدارة العامة
قانون العقوبات الخاص (١) الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال	ينظم قانون العقوبات، بعض الفئات الخاصة من الجرائم، والتي تتميّز من حيث الوصف القانوني وعلّة التجريم والعقوبة. ومن أهمها تلك الواقعة على الأشخاص والأموال.	معرفة الأحكام الخاصة للجرائم الأكثر مساساً بحقوق الشخصية وحماية الأموال الخاصة، وهو أمر لاغنى عنه لكل من يعمل في المجال الحقوقي، كون هذه الأحكام تسهم في التكوين القانوني السليم وفهم فحوى السياسة الجزائية وأهدافها.	- جرائم القتل والإيذاء وحجز الحرية - جرائم الأخلاق والآداب والشرف - جرائم الذمّ والتحقير والقدح - الجرائم الماسة بالأسرة - جرائم السرقة والاحتيال - جريمة إساءة الائتمان - الجنايات التي تشكل خطراً شاملا

المقرر	المدخــلات	المخرجــات	المفــردات
قانون العقوبات الخاص (٢) الجرائم الواقعة على الإدارة وأمن الدولة	يتضمن قانون العقوبات أحكاماً خاصة بفئات معينة من الجرائم مثل تلك الواقعة على الإدارة العامة وأمن الدولة الداخلي والخارجي.	تعميق المعرفة ببعض الجرائم التي تُحدث اضطراباً عاماً في المجتمع وتؤثر على بنيان الدولة، مما يستدعي معالجتها بأحكام خاصة وبيان علّة تشديد العقاب بحق مرتكبيها والمتدخلين فيها	- الجرائم الواقعة على الإدارة العامة - الجرائم المخلة بالثقة العامة - الجرائم المخلة بالوظيفة العامة - جرائم التزوير واستعمال مزور - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي
القانون التجاري (١) الأعمال التجارية	هنالك العديد من القواعد القانونية الناظمة للعلاقات التجارية. وهذا مايقتضي تحديد المركز القانوني للتاجر ومتجره، وكذلك التمييز مابين الأعمال التجارية والمدنية وحجيتها القانونية.	استيعاب المبادئ الأساسية للعمل التجاري ومايتّسم به من خصائص، وتكوين الدارس للتخصص في هذا المجال الحيوي من النشاط الاقتصادي والذي ترتكز عليه الدول في بناء قدراتها المادية ونمو اقتصادها، وتسوية المشكلات الناجمة عنها.	- التعريف بالقانون التجاري وتطوره - مصادر القانون التجاري وتطبيقاته - الأعمال التجارية وأنواعها - التنظيم القانوني للأعمال التجارية - المركز القانوني للتاجر ومسؤوليته - الطبيعة القانونية للمتجر - التصرفات الواردة على المتجر - الحماية القانونية للمتجر - السجل التجاري
القانون التجاري (٢) الشركات التجارية	يتضمن القانون التجاري بعض القواعد المتعلقة بتنظيم الشركات، سواء من حيث تعريفها وشروط تأسيسها وانحلالها وتحولها واندماجها وتصفيتها، وإدارتها والمسؤولية الناجمة عن تصرفاتها.	تمكين الدارس لامتلاك القدرة على صياغة عقد الشركة والتمييز ما بين الشركة التجارية وغيرها من الأنواع الأخرى للشركات، وكذلك استخلاص مجموعة الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الشركة، مما يمهّد السبيل أمام رجل الأعمال والمساهم والمحامي في اختيار ما هو الأنسب في هذا المضمار.	- قانون الشركات التجارية - التعريف بالشركة التجارية - عناصر الشركة وأركانها - شروط تأسيس الشركة - أنواع الشركات التجارية - الشخصية الاعتبارية للشركة - تحول الشركات واندماجها - انحلال الشركات وتصفيتها - مسؤولية الشركات عن تصرفاتها

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القانون الدولي لحقوق الإنسان	يحتوي القانون الدولي العام أحكاماً تلزم الدول باحترام حقوق الأفراد وحرياتهم، ولم يعد هذا الالتزام شأناً داخلياً بإمكان الدول التحلل منه، وإنما أصبح مكفولاً في إطار القانون الدولي. وتحتوي الشرعة الدولية لحماية حقوق الإنسان على مجموعة من الاتفاقيات والقرارات الدولية الهادفة إلى بيان هذه الحقوق وتحديد آليات حمايتها.	إشاعة الاهتمام بأهمية احترام حقوق الإنسان وترسيخ ثقافتها في أنظمة وسلوكيات الدول والحكومات، وهذا ما يعدّ شرطاً لإرساء دولة القانون وإعداد جيل مشبع بالأخلاق واحترام حقوق الآخرين ومستعد للدفاع عنها في المحافل الوطنية والإقليمية. وهنالك مجموعة من الآليات المناسبة لحماية حقوق الإنسان رغم ضعف فعاليتها وخضوعها للاعتبارات السياسية والظروف الدولية.	- التعريف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطوره - مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - العهود الدولية حول حقوق الإنسان - الاتفاقيات الحامية لحقوق المرأة والطفل وغيرهم من الفئات الأخرى - المواثيق الإقليمية حول حماية حقوق الإنسان - المحكمة الأوربية حول حقوق الإنسان - دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان
القانون الدولي الاقتصادي	يتضمن مجموعة القواعد التي تحكم إقامة عناصر الإنتاج من أشخاص وسلع وخدمات ورؤوس أموال واستثمارات ونقود، وكذلك التبادلات التي تتم بين المجالات الاقتصادية العابرة للحدود وأسس تمويلها، إضافة لدور المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية في نشوء هذا القانون وترسيخها وتسوية النزاعات الدولية الاقتصادية الناجمة عن تفسيرها وتطبيقها.	إعداد جيل من المختصين القانونيين في مجال إدارة العلاقات الدولية الاقتصادية، وتأهيلهم للدفاع عن موقف بلدانهم في المحافل الدولية. واكتساب المعرفة القانونية اللازمة لإدارة التبادلات التجارية والمالية والنقدية، مما يسهم في تمتين التعاون الاقتصادي بين الدول وتحقيق الرفاهية المستدامة لشعوبها.	- التعريف بالقانون الدولي الاقتصادي - مصادر القانون الدولي الاقتصادي - سمات القانون الدولي الاقتصادي - تطور العلاقات الدولية الاقتصادية - قيود الحماية التجارية - تنظيم الاستثمارات الأجنبية - ميزان المدفوعات وأسعار الصرف - المديونية العالمية - الشركات متعددة الجنسيات - التكتلات الدولية الاقتصادية - المنظمات الدولية الاقتصادية - تسوية النزاعات الدولية الاقتصادية

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
التشريعات الاجتماعية (٢) قانون العمل	يتضمن النظام القانوني لأية دولة مجموعة من التشريعات الناظمة لعلاقات العمل وما ينجم عنها، ودور السلطات العامة في إدارة هذه العلاقات وممارسة الرقابة عليها وتسوية المشكلات الناجمة عنها.	دراسة أبرز الأحكام المتعلقة بقانون العمل والتأمينات الاجتماعية والمعرفة القانونية بحقوق العامل وصاحب العمل والتزاماتهم، ودور مؤسسات الدولة والتنظيم النقابي في هذا الشأن، مما يؤثر في تأمين المتطلبات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية للفرد والمجتمع.	- التعريف بقانون العمل ومصادره - عقد العمل والعقود المشابهة - حقوق العامل والتزاماته - حقوق صاحب العمل والتزاماته - التنظيم النقابي العمالي - تسوية المنازعات العمالية - قانون العمل السوري - التنظيم الدولي لعلاقات العمل
الأحوال الشخصية (١) الزواج والطلاق	تطبَّق أحكام التشريع الإسلامي على معظم المسائل المتعلقة بشؤون الأسرة، والتي أوجدت لها الشريعة الإسلامية قواعد متكاملة تنسجم مع روح العصر وتطور الحياة والمجتمعات، وخصوصاً فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للفرد والأسرة كأحكام الزواج والطلاق وما يتبع لها من أمور أخرى.	معرفة أهم الأحكام التي توصَّل إليها الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة استنباطاً للقواعد الناظمة للأحوال الشخصية من مصادرها الشرعية مثل مسائل الزواج والطلاق، ومما يمكّن الدارس من ممارسة دوره المهني كمحامٍ أو قاضٍ شرعي في تسوية هذه الموضوعات التي تحتاج إلى دراية تخصصية معمّقة في القانون والشرع.	- التعريف بقانون الأحوال الشخصية - تطور قانون الأحوال الشخصية - مصادر قانون الأحوال الشخصية - نطاق تطبيق قانون الأحوال الشخصية - أحكام الخطبة والزواج والطلاق - أحكام الولادة والرضاع والحضانة - أحكام التبني واللقيط - أحكام العدّة والنسب - أحكام النفقة
اللغة الأجنبية (٣)	تتضمن اللغة الأجنبية، وبخاصة اللغتين الإنكليزية والفرنسية، العديد من المفردات العامة والمتخصصة والتي أضحت مصطلحات ثابتة ومتعارف عليها في علم القانون.	معرفة قواعد اللغة الأجنبية وتطوير مهارات التفكير والاطلاع على ما أجادت به الحضارات الأخرى من أعمال فكرية وعلمية قد تساعد في الحصول على المراجع والمعلومات المطلوبة في مجال الدراسة القانونية والحياة المهنية.	- قواعد عامة - مهارات عامة - مصطلحات قانونية

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القانون المدني (٣) أحكام الالتزام	تتطلب متابعة دراسة مصادر الالتزامات المدنية، شرح أهم الأحكام المتعلقة بنشوء الالتزام وتحديد خصائصه وأوصافه وقواعد تعديله وحالات انتقاله وانقضائه والآثار الناجمة عن تنفيذه.	الإحاطة بالقواعد القانونية الناظمة للالتزامات المدنية وما ينجم عنها من مسائل عملية تتعلق بحركة الالتزام في مرحلة ما بعد نشوئه، وهذا ما يسهم في معالجة العديد من المسائل الحياتية التي تحتاج إلى إلمام واسع بأحكام الالتزام وآثاره.	- نشوء الالتزام وانتقاله - خصائص الالتزام وأوصافه - محل الالتزام وأطرافه - تنفيذ الالتزام وانقضائه - تعديل الالتزام وآثاره - حوالة الحق - حوالة الدين
القانون المدني (٤) العقود المسمَّاة	تتمحور النظرية العامة للالتزامات حول فئة رئيسية من العقود تحوم حولها بقية الالتزامات الأخرى، وتسمى هذه الفئة بالعقود المسمّاة أو الشائعة وأهمها عقود البيع والإيجار والمقايضة.	دراسة الأحكام الأساسية للعقود المسمّاة وفهم الآلية القانونية التي تحكم إجراءات عقدها وتفسير أحكامها وكيفية تنفيذها وتسوية المنازعات الناجمة عنها، وهذا ما يشكل ضرورة محتمة لكل مهتم في هذا المجال وذي مصلحة علمية ومهنية.	- مفهوم العقود المسمّاة - أحكام عقد البيع وآثاره - أحكام المبيع وآثاره - مفهوم الثمن والوفاء به - أحكام الغبن في البيع - أحكام عقد الإيجار وآثاره - أحكام عقد المقايضة وآثاره
الحقوق العينية الأصلية	يتفرّع من أحكام النظرية العامة للالتزامات ممارسة حقوق عينية، تنصب على الأشياء والأموال سواء أكانت عقارات أم منقولات. وللحق العيني الأصلي خصائص محددة ضمن إطار النظرية العامة للحيازة، وأهمها ما يتعلق بحقوق الملكية.	اكتساب المعرفة القانونية بطرق اكتساب الملكية وصياغة عقودها وإدارتها، إضافة لبيان بعض الأحكام الخاصة بالملكية مثل تملك الأجانب للعقارات وتملك العقارات الزراعية والحدودية وغيرها من المسائل الأخرى المتصلة بحق الملكية، وهي أمور لا بدّ لدارس القانون من استيعابها كي يستطيع ممارسة دوره في إطار العمل القانوني.	- التعريف بالحق العيني وخصائصه - النظرية العامة للحيازة - حق الملكية وخصائصه - نطاق حق الملكية وقيوده - مفهوم المنقول وأنواعه - مفهوم العقار وأنواعه - أحكام الملكية الشائعة - أسباب كسب الملكية ونزعها - حقوق السطحية والوقف والإجارة - الحقوق والدعاوى العقارية

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القانون الدولي الإنساني باللغة الأجنبية	يتضمن مجموعة القواعد القانونية الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان والأعيان المدنية في أثناء فترة النزاعات المسلحة، بما في ذلك تحديد طرق القتال والأسلحة المحظَّرة وحقوق المدنيين والأسرى والجرحى.	تسهم دراسة قواعد القانون الدولي الإنساني في تأصيل ما تمّ تعلّمه حول حماية حقوق الإنسان وضرورة مراعاتها في أثناء فترة النزاعات المسلحة، وكذلك تحقيق فكرة المواءمة ما بين التشريعات الوطنية وقواعد القانون الدولي الإنساني.	- تعريف القانون الدولي الإنساني وتطوره ومصادره - مفهوم النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية - قواعد حماية الأسرى والجرحى - قواعد حماية المدنيين والأعيان المدنية والأطفال والنساء... - آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني
أصول المحاكمات المدنية (١) القضاء والدعوى	يتضمن قانون أصول المحاكمات جميع الإجراءات المتعلقة بالتنظيم القضائي وسير الدعاوى وإصدار الأحكام، وهو بذلك يعد الترجمة العملية للمبادئ والقواعد القانونية التي تستند إليها جميع المحاكمات سواء أمام القضاء المدني أو لدى بعض الهيئات القضائية مثل تلك المختصة بالنظر في منازعات العمل.	تأصيل المعرفة بالأحكام الناظمة للقانون على الصعيد الإجرائي والعملي. ولا يمكن لأي كان وخصوصا لأولئك الذين يمتهنون المجال الحقوقي كالقضاة والمحامين، متابعة دربهم المهني بنجاح دون التمكن من معرفة أصول المحاكمات ومتابعة إجراءاتها، كونها تشكل شرطاً لازماً من أجل التطبيق العملي لمبادئ القانون وقواعده ولتسوية المنازعات الناجمة عن تفسيرها وتطبيق نصوصها.	- التعريف بقانون أصول المحاكمات - خصائص قانون أصول المحاكمات - التنظيم القضائي والقضاة - التعريف بالدعوى وخصائصها - أنواع الدعاوى وشروط قبولها - نظرية الاختصاص - نظرية المحاكمة وعوارضها - الطلبات والدفوع في الدعوى - الإدخال والتدخل في الدعوى - وقف الخصومة وانقطاعها - التنازل عن الدعوى أو الحق - أصول الإثبات والبينات

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
أصول المحاكمات المدنية (٢) الأحكام والطعن	يحتوي قانون أصول المحاكمات بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالبنيان القضائي وسير الدعوى وأصول المحاكمة، نصوصاً أخرى تتعلق بشرح نظرية الأحكام القضائية، سواء ما يختص منها بمسألة إجراءات إصدار الأحكام أو طرق الطعن فيها أو بالآثار الناجمة عنها.	إن دراسة نظرية الأحكام القضائية ضمن نطاق قانون أصول المحاكمات، تعدّ مسألة مهمة لقضاة ومحامي المستقبل، كي يتمكنوا من الوصل مابين النظرية والواقع، ومآبين المبادئ القانونية وتطبيقاتها، مما ينير لهم درب النجاح في مسيرتهم العلمية والمهنية.	- نظرية الأحكام القضائية - تعريف الحكم وأنواعه - أصول إصدار الأحكام - طرق الطعن في الأحكام - الآثار القانونية للأحكام - مخاصمة قضاة الحكم - مخاصمة قضاة النيابة العامة - الوكالة بالخصومة والتنصل - خصومة التحكيم وإجراءاتها
أصول المحاكمات الجزائية (١) الدعوى الجزائية	لا يكفي الإلمام بما يتضمنه قانون العقوبات من أحكام تتعلق بتعريف الجرائم والعقوبات، وإنما لا بدَّ كذلك من شرح مجموعة القواعد الإجرائية لاستيفاء حق الدولة في فرض العقاب، وحق الضحايا من الحصول على التعويض، والتمييز ما بين (الحق العام) و(الحق الشخصي).	التعريف بإجراءات تحريك الدعاوى ومباشرتها أمام القضاء الجزائي، وكذلك بأصول تحريك الدعوى المدنية التابعة لدعوى الحق العام، ومما يؤمن تطبيق الأحكام الناظمة للجرائم وفرض العقوبات من قبل السلطات المختصة في الدولة ومعرفة أصول سير الدعاوى الجزائية.	- التعريف بقانون أصول المحاكمات الجزائية وخصائصه - العلاقة ما بين قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون أصول المحاكمات المدنية - العلاقة مابين قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات - الدعوى الجزائية (الحق العام) - الدعوى المدنية (الحق الشخصي)

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
أصول المحاكمات الجزائية (٢) القضاء الجزائي	يتطلَّب السير بالدعوى الجزائية، الالتزام بالإجراءات المتعلقة بأصول الإثبات والمرافعات، وهي تحتاج إلى تنظيم قضائي يتميَّز في بنيانه العام وإجراءاته عن ذاك المعمول به سواء أمام القضاء المدني أو الإداري، وكذلك استيعاب مفهوم الضابطة العدلية وأصول التحقيق والإحالة وآليات المحاكمة وطرق الطعن.	إن معرفة أسس التنظيم القضائي الجزائي وإجراءات التحقيق والمحاكمة، يوفِّر لدى القاضي والمحامي والمدّعين والضحايا، الإطار القانوني لتحصيل ما يرونه حقاً في أثناء السير بالدعوى، ويؤمن حق الدولة في فرض العقاب، وحقوق الضحايا في الحصول على التعويض المناسب.	- التنظيم القضائي الجزائي - الاختصاص القضائي الجزائي - المحاكم الجزائية العادية والاستثنائية - قضاة التحقيق والإحالة والمحاكمة - الضابطة العدلية - قواعد الإثبات في الدعوى الجزائية - طرق الطعن في الدعوى الجزائية - طلب إعادة المحاكمة - تنفيذ الأحكام الجزائية
القانون التجاري (٣) الأسناد التجارية	تتطلب استمرارية العلاقات التجارية إجراء بعض التحويلات المالية بواسطة تبادل الأسناد التجارية والتي اتسع نطاق العمل بها نظراً لقصور التبادل النقدي عن تلبية جميع متطلبات العمل التجاري. وهذا مايقتضي معرفة النظام القانوني للأسناد التجارية وآلية إصدارها والتعامل بها وآثارها.	تساعد معرفة النظام القانوني للأسناد التجارية وتمييزها عن الأسناد الأخرى في بيان مدى فائدة التعامل بها وتأمين الانتظام والسرعة في إجراء التعاملات التجارية، مما يسمح باكتساب الخبرة القانونية التي يحتاج إليها رجال الأعمال والتجار والصيارفة وعملائهم، وغيرهم ممن يعلمون في المجال الحقوقي.	- تعريف الأسناد التجارية - خصائص الأسناد التجارية - وظائف الأسناد التجارية - أنواع الأسناد التجارية - النظام الدولي للأسناد التجارية - سند السحب (السفتجة) - السند لأمر - الشيك - ضمانات الوفاء بالأسناد التجارية - أحكام التقادم في الأسناد التجارية

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القضاء الإداري	تكمن أسباب نشوء المنازعات الإدارية في الاختلاف حول تفسير مصادر القانون الإداري من قوانين ومراسيم وقرارات وعقود إدارية وتطبيقها. وتتم تسوية هذه المنازعات بطرق مختلفة أهمها اللجوء إلى القضاء الإداري، الذي يتميّز بخصوصية بنيانه التنظيمي واختصاصاته وطرق مراجعته وأصول المرافعات لديه ونفاذ أحكامها.	إن دراسة تنظيم القضاء الإداري واختصاصاته وآلية عمله يفسح المجال لكل مهتم وذي مصلحة باستيعاب فكرة وجود مثل هذه المؤسسة القضائية المتخصصة بالنظر في المنازعات الإدارية وأهمية عملها، إضافة لتقويم نشاط الإدارة العامة من خلال ممارسة الرقابة على تصرفاتها، ومما يحقق المصلحة العامة ويضمن حقوق الأفراد وفقاً لقواعد القانون العام في فض المنازعات.	- آلية الرقابة على أعمال الإدارة - مسؤولية الإدارة عن أعمالها - التعريف بالقضاء الإداري - تطور القضاء الإداري - خصائص القضاء الإداري - مصادر القضاء الإداري - التنظيم القضائي الإداري - اختصاص القضاء الإداري - القضاء الموحَّد والمزدوج - دعاوى الإلغاء والقضاء الكامل - أصول المحاكمات الإدارية - تنفيذ الأحكام الإدارية
المالية العامة (١) الإيرادات والنفقات	نشأ علم المالية مع تطور المجتمعات. ولهذا كان لا بدَّ من إقرار التشريعات اللازمة لتحصيل إيرادات الدولة وتأمين النفقات الضرورية من أجل ضمان استمرارية عمل المرافق العامة وأداء الخدمات للمواطنين والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	تساعد دراسة علم المالية العامة بجوانبها المختلفة في تكوين كادر يستطيع الإسهام في وضع نظام قانوني متكامل بهدف تلافي الثغرات في تأمين الإيرادات العامة للدولة وفق مبادئ العدالة الضريبية، وتوجيه النفقات العامة نحو تحقيق مصلحة الوطن والمواطن،	- التعريف بعلم المالية العامة وتطوره - خصائص علم المالية العامة - القوانين المالية في سورية - إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم - إيرادات الدولة شبه الضريبية - إيرادات الدولة النقدية - إيرادات الدولة من أملاكها - إيرادات الدولة من القروض - النفقات العامـة

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
المالية العامة (٢) الموازنة العامة	تعدُّ المالية العامة إحدى أهم أدوات الدولة في ضمان سير المرافق العامة وأداء خدماتها وتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما تفرزه من آثار سواء على الصعيد الداخلي أو فيما يتعلق بصلات الدولة الخارجية.	تكوين كادر قانوني باستطاعته تحديد الأسس العامة التي تضمن إعداد موازنة عامة متكاملة للدولة وفق المبادئ المستقرة في علم المالية العامة كمبدأ شمول الموازنة ووحدتها وانتظامها، وبما يؤمن الإيرادات المالية الكافية لصرف النفقات العامة.	- مفهوم الموازنة العامة للدولة - مبدأ سنوية الموازنة العامة - مبدأ وحدة الموازنة العامة - مبدأ شمول الموازنة العامة - مبدأ توازن الموازنة العامة - مبدأ تخصيص النفقات - مراحل إعداد الموازنة وإقرارها - الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
القانون الدولي الخاص (١) الجنسية والمركز القانوني للأجانب	يتميّز القانون الدولي الخاص بتعدد مصادره وتباين قواعده كونها ترتكز إلى مختلف فروع القانون، إضافة لتنوع موضوعاته مثل تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي، وأحكام الجنسية وتحديد المركز القانوني للأجانب.	تسهم دراسة المسائل الناجمة عن موضوع الجنسية وتحديد المركز القانوني للأجانب، في بيان طبيعة الرابطة التي تصل المواطن بدولته وبما يضمن حفظ حقوقه وأداء واجباته سواء بمواجهة الدولة التي ينتمي إليها أو حينما يكون شخصاً أجنبياً في حال وجوده على إقليم دولة أجنبية.	- التعريف بالقانون الدولي الخاص - النظرية العامة للجنسية - طرق اكتساب الجنسية وفقدانها - حالات التجريد من الجنسية - أحكام التجنس وآثاره - مشكلة تنازع الجنسيات - الاختصاص في منازعات الجنسية - المركز القانوني للأجانب - قانون الجنسية السوري
الأحوال الشخصية (٢) علم الفرائض والتركات	يستمد قانون الأحوال الشخصية أحكامه لدى معظم الدول الإسلامية ومنها سورية، من مصادر التشريع الإسلامي الناظمة لشؤون الأسرة والمجتمع والفرد، مثل علم الفرائض والميراث أو التركات.	توفّر دراسة مسائل التركات المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية، في اكتساب المعرفة القانونية اللازمة سواء لدى القضاة أو المحامين أو أصحاب الشأن وذوي المصلحة، من أجل حفظ حقوق الورثة وغيرهم.	- التعريف بعلم الفرائض والتركات - أحكام الميراث وأركانه - استحقاق الميراث وموانعه - أنواع الإرث والورثة - مسائل الإرث وطرق وضعها وتصحيحها - المناسخات والتخارج في الإرث

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
الحقوق العينية التبعية	يتفرع عن الحقوق العينية الأصلية وخصوصاً حق الملكية، حقوقاً تبعية تتطلب دراية علمية بأحكامها القانونية، مثل حقوق الرهن والامتياز وغيرها من الحقوق التبعية الأخرى.	تساعد معرفة الأحكام القانونية للحقوق العينية التبعية في معالجة المشكلات الناجمة عنها سواء في الحياة الشخصية أو المهنية، وبما يتلاءم مع طبيعة المعاملات المدنية ويعزّز الضمانات القانونية لأصحاب الحقوق.	- التأمينات العينية الحيازية - التأمينات العقارية الاتفاقية - التأمينات القانونية الجبرية - حقوق الرهن - حقوق الانتفاع والارتفاق - حقوق الوقف - حقوق الامتياز
أصول التنفيذ	يتضمن قانون أصول المحاكمات، إضافة لقواعده المتعلقة بالتنظيم القضائي وسير الدعاوى، مجموعة أخرى من القواعد الناظمة لأصول الإثبات وإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية وغيرها من الصكوك الأخرى ذات الإبراء القانوني.	لا بدَّ من معرفة أصول تنفيذ الأحكام القضائية وغيرها من الصكوك القانونية كي يتسنى معالجة الكثير من المسائل التي قد تعترض الحياة الشخصية ولكونها ضرورة محتمة لخريجي الحقوق من قضاة ومحامين وكتاب عدل وضابطة عدلية وغيرهم ممن يمارسون العمل الحقوقي.	- الأسناد التنفيذية - الحجز والحجز الاحتياطي - التنفيذ على العقار والمنقول - التنفيذ على شخص المدين - الأموال التي لا تخضع للتنفيذ - إجراءات تحصيل الديون - التقسيم بالمحاصة - الخصومة في التنفيذ - دعوى الاستحقاق
الإدارة العامة	تتكون الإدارة العامة من مجموعة الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة للدولة والتي تهدف بحكم السلطات الموكلة إليها إلى تأمين سير المرافق العامة وأداء الخدمات للمواطنين. وقد تطور علم الإدارة العامة بشكل ملحوظ لدى معظم البلدان وخصوصاً في تحديده لأسس التنظيم الإداري والصلاحيات التي تمارسها الإدارة العامة على المستويات كافة.	إن دراسة الأحكام القانونية الناظمة لعلم الإدارة العامة، تساعد في التمكن من المهارات الإدارية وأساليبها وتحسين العمل الإداري بما يضمن الممارسة الفعّالة للوظيفة العامة ورفع معدلات الأداء والإنتاجية، إضافة لمعالجة مواطن الخلل السلوكي ومظاهر الفساد والروتين الإداري، ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والقدرات البشرية.	- التعريف بعلم الإدارة العامة. - تطور علم الإدارة العامة - أجهزة الإدارة العامة ونشاطها - تنظيم الإدارة العامة في سورية - القيادة الإدارية وأساليبها - قرارات الإدارة العامة - عمال الإدارة العامة - التأهيل والتدريب الإداري - الروتين الإداري - الإصلاح الإداري - التنمية الإدارية - مفهوم العلاقات العامة

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
القانون التجاري (٤) القانون البحري والجوي	يحتوي على مجموعة القواعد القانونية الناظمة للتجارة في مجال النقل البحري والجوي للأشخاص والبضائع، إضافة للأحكام المتعلقة بالحوادث	إن معرفة الأحكام الرئيسية للقانون التجاري البحري والجوي، يسهم في دعم المعلومات القانونية المتلقاة في مجال القانون التجاري البري، والتمكن من معرفة القواعد الناظمة	- التعريف بالقانون البحري والجوي - مصادر القانون البحري والجوي - أحكام الملاحة البحرية والجوية - النظام القانوني للسفن والطائرات - النظام القانوني للموانئ والمطارات

	البحرية والجوية وما ينجم عنها من آثار تقتضي إيجاد حلول قانونية ملائمة لها نظراً للطبيعة الخاصة التي تتميّز بها التجارة البحرية والجوية.	لعمل هذين المرفقين الحيويين بما يخدم البيئة التجارية، الوطنية والدولية، ويساعد في تسوية الكثير من المنازعات المتعلقة بالنقل البحري والجوي.	- عقد النقل البحري والجوي - عقد التأمين البحري والجوي - أحكام التصادم البحري والجوي - نظام المساعدة والإنقاذ - البيوع البحرية والجوية
التشريع الضريبي	يرتبط وجود الضريبة باعتبارها المورد المالي الأساسي للدولة، بتنظيم المجتمعات وتطورها. ولكل دولة نظامها الضريبي الذي يتلاءم مع فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي دراسة الأسس القانونية التي يستند إليها النظام الضريبي وما يتفرع عنه من مسائل قانونية مهمة.	إدراك فحوى النظام الضريبي ومدى ملائمة لطبيعة النظام القائم والبيئة المحلية والدولية، وبيان مدى الفائدة من فرض الضرائب والرسوم وآثارها الإيجابية والسلبية وسبر ثغرات إقرارها وتحصيلها، تمهيداً للتعامل القانوني مع المشاكل الضريبية ضمن إطارها الإداري والقضائي.	- مفهوم النظام الضريبي وتطوره - خصائص التشريع الضريبي - البيئة الضريبية - الإدارة الضريبية - الاتفاقيات الضريبية - النظم الضريبية الرئيسية في العالم - النظام الضريبي في سورية - أنواع الضرائب والرسوم - طرق تحصيل الضرائب والرسوم - تسوية المنازعات الضريبية
القانون الدولي الخاص (٢) تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي	تثير علاقات الأفراد المشتملة على عنصر أجنبي مسألة تسوية التنازع ما بين القوانين الوطنية والاختصاص القضائي الدولي، ولهذا فقد أوجد الفكر الحقوقي قواعد إسنادية تساعد في تحديد القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة للنظر في المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً.	الإلمام بالقواعد الإسنادية التي تحكم تسوية مسألة التنازع مابين القوانين الوطنية أو الاختصاص القضائي الدولي، مما يساعد على اكتساب المعرفة في تسوية المنازعات المختلطة التي تمتزج فيها عدة تشريعات متباينة وتتطلب معرفة قانونية واسعة في طرق تسويتها.	- مفهوم تنازع القوانين وتطوره - تنازع القوانين في التشريع المقارن - قواعد الاسناد وخصائصها - التكييف في نظام تنازع القوانين - أسباب الإحالة ونطاق تطبيقها - أثر النظام العام على تنازع القوانين - قواعد الاسناد في التشريع السوري - تنازع الاختصاص القضائي الدولي - تنفيذ الأحكام والسندات الأجنبية
المقرر	**المدخــلات**	**المخرجــات**	**المفــردات**
التشريعات المصرفية	يشكّل القطاع المصرفي الوسيط الضروري للفعاليات الاقتصادية في إجراء تحويلاتها المالية، والقوة الفاعلة في تحريك مسار التجارة الداخلية والدولية وتنميتها. مما يتطلب معرفة أهم التشريعات الناظمة للعمليات المصرفية ودور قوانين النقد والتسليف وأنظمة الأسواق المالية في ضبط	تكوين الكادر القانوني المناسب للعمل في المجال المصرفي، والذي يحتاج إلى امتلاك المعرفة القانونية اللازمة لدى القائمين على إدارة المصارف والهيئات الإشرافية أو الرقابية وعملائهم، وذلك من أجل تطوير إمكانيات العمل المصرفي وإتقان عملياته وتلافي ثغرات نظامه القانوني خدمة لتطور الاقتصاد الوطني.	- ماهية التشريعات المصرفية - التعريف بالقطاع المصرفي - النظام القانوني للأعمال المصرفية - أحكام الرقابة على أعمال المصارف - الحسابات والحوالات المصرفية - الاعتمادات المستندية - الودائع والقروض والكفالات - البطاقات المصرفية - الائتمان المصرفي - خصم الأسناد التجارية

	العمل االمصرفي.		
علم الإجرام والعقاب	يتطرق إلى ظاهرة الجريمة والعقاب عبر تفسير السلوك الإجرامي وأسباب ارتكاب الجرائم وطرق مكافحتها، وكذلك تحديد صور العقاب ووسائل التعامل مع المجرمين والسجناء والرعاية اللاحقة على تنفيذ العقوبة.	الإسهام في مواجهة الظاهرة الإجرامية ومرتكبيها أو للعمل في مجال تحقيق العدالة الجزائية سواء كقاض أو محام أو لدى الضابطة العدلية أو في السجون أو معاهد الإصلاح أو في حقل البحوث والدراسات الجزائية.	- التعريف بعلم الإجرام والعقاب - نظريات علم الإجرام والعقاب - السلوك الإجرامي وطرق معالجته - دور المؤسسات العقابية - التدابير الاحترازية والإصلاحية - التدابير الوقائية الكاشفة للسلوك الانحرافي
الدبلوماسية باللغة الأجنبية	تطورت العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بشكلها التقليدي المستند إلى الأعراف، قبل تقنين قواعدها في اتفاقيتي فينا الناظمة لتبادل البعثات وبيان مهامها وواجباتها والحصانات والامتيازات الدبلوماسية. العقوبة.	يسهم الإلمام بالقواعد القانونية الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية في تكوين كادر قانوني بإمكانه فهم طبيعة هذه العلاقات وأهميتها والعمل على تطويرها، وخصوصاً لدى أولئك الذين يرغبون بالعمل في المجال السياسي والدبلوماسي والقنصلي.	- التعريف بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتطورها وهيئاتها - مهام الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وواجباتهم - الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية - حالات انتهاء المهام الدبلوماسية والقنصلية
المقررات الاختيارية (مجموعة القانون الخاص)			
المقرر	**المدخـلات**	**المخرجـات**	**المفـردات**
قانون العلاقات الزراعية	يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني. ولهذا لا بدَّ من دراسة قوانين العلاقات الزراعية والنظام القضائي المختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالعلاقات الزراعية.	إن دراسة قانون العلاقات الزراعية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، تسهم في إعداد جيل قادر على المشاركة في تطوير هذه التشريعات وما يحفظ حقوق ذوي الشأن ويخدم حاجات المجتمع ومصالحه.	- التعريف بقانون العلاقات الزراعية - قانون الإصلاح الزراعي - قانون الملكية الزراعية - عقود المزارعة والمغارسة - أحكام الاستثمار الزراعي - تسوية الخلافات الزراعية
قانون التأمينات الاجتماعية	يتضمن مجموعة القواعد الهادفة إلى حماية العامل من بعض الحالات الطارئة والمخاطر التي يتعرض لها من خلال أداء عمله، والمؤسسة المكلفة بإدارة شؤون التأمينات الاجتماعية.	تسهم دراسة أحكام التأمينات الاجتماعية في بيان حقوق والتزامات الأطراف المعنية وإشاعة ثقافة التأمين الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والأمان الاجتماعي والتطور الاقتصادي.	- ماهية التأمينات الاجتماعية - الفئات المشمولة والمستثناة - الحالات المشمولة والمستثناة - الاشتراكات والتعويضات والمعاشات - مؤسسة التأمينات الاجتماعية - نظام الجزاءات
التأمين	انتشرت ظاهرة التأمين نتيجة التطور الحاصل في التفكير التجاري وازدياد الوعي بأهمية	إن دراسة الأحكام الناظمة لعقد التأمين وتحديد حقوق والتزامات الأطراف المعنية يسهم في ترسيخ	- التعريف بالتأمين وتطوره - تشريعات التأمين - شركات التأمين

	التأمين الذي يشكل بحدّ ذاته عملاً ذو طبيعة قانونية، وخصوصاً ما يتعلق بعقد التأمين والدعاوى الناجمة عنه.	فكرة التأمين وانتشارها والتعامل معها. وهذا يتطلب إعداد كادر قانوني مؤهل للتعامل مع ظاهرة التأمين وإيجاد نظام مناسب لها.	- عقد ومحل التأمين وأطرافه - حقوق والتزامات الأطراف - الأقساط والتعويضات - دعوى التأمين

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
الإثبات في المواد المدنية والتجارية	يتضمن مجموعة القواعد والإجراءات الناظمة لاستقصاء الأدلة والقرائن والشهادة وغيرها من العناصر التي تساعد الضابطة العدلية والقضائية في تحري الحقيقة والحكم بشأنها، وهذا القانون يشكل جزءاً أساسياً ومتميزاً من قانون أصول المحاكمات.	معرفة الأحكام الناظمة للإثبات والبينات سواء على الصعيد الموضوعي أو الإجرائي أو العملي. إذ لا يمكن لأولئك الذين يمتهنون العمل في مجال الملاحقة والتحقيق أوفي السلك القضائي التوصل إلى الحقيقة بصدد الجرائم المنظورة من قبلهم دون معرفة تامة بأصول تقصّي وسائل الإثبات والبينات.	- التعريف بقانون الإثبات والبينات - تطور أصول الإثبات والبينات - القواعد العامة لأصول الإثبات والبينات - الأدلة الكتابية - الأدلة غير الكتابية - الشهادة والإقرار - القرائن واليمين - المعاينة والخبرة

المقررات الاختيارية (مجموعة القانون الجزائي)			
المقرر	**المدخـلات**	**المخرجـات**	**المفـردات**
قانون العقوبات العسكري	يتضمن مجموعة القواعد الموضوعية والإجرائية في مجال التحقيق والمحاكمة عن الجرائم العسكرية، وهذا يتطلب تحديد مفهوم الجريمة العسكرية وأنواعها وبيان أصول المحاكمات العسكرية.	تساعد دراسة أحكام قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية في تكوين كادر قانوني بإمكانه التعامل مع التنظيم القضائي العسكري ومعرفة إجراءات سير الدعاوى ومتابعتها أمام المحاكم العسكرية، آخذين بالحسبان اختلاف بعض أحكامها عن تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات العام.	- التعريف بقانون العقوبات العسكري - التعريف بأصول المحاكمات العسكرية - ماهية الجرائم العسكرية وأنواعها - التحقيق في الجرائم العسكرية - التنظيم القضائي العسكري - أصول الدعاوى أمام القضاء العسكري - أصول المحاكمة أمام القضاء العسكري - الأحكام القضائية العسكرية - العقوبات العسكرية وأنواعها
قانون العقوبات الاقتصادي	تختلف الجرائم الاقتصادية بأركانها والعقوبات المقررة بشأنها عن الجرائم الأخرى، حيث يتشدَّد المشرع في تحديد طرق مكافحتها والمسؤولية الجزائية الناجمة عنها.	يسهم الإلمام بالقواعد الموضوعية والإجرائية التي يتضمنها قانون العقوبات الاقتصادي في فهم الطبيعة الخاصة لهذه الفئة من الجرائم الخطرة على البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة والمجتمع، مما يمهِّد السبيل نحو تكوين كادر قانوني بإمكانه التعامل تجاهها ومكافحتها.	- التعريف بقانون العقوبات الاقتصادي - التعريف بالجريمة الاقتصادية وأركانها - أنواع الجرائم الاقتصادية - العقوبات المقررة على الجرائم الاقتصادية - جرائم التموين والتسعير والغش والتدليس - جرائم التقليد والتزييف - الجرائم الضريبية والجمركية - الجرائم التجارية والمصرفية

المقرر	المقرر	المقرر	المقرر
قانون الأحداث الجانحين	تشكّل ظاهرة جنوح الحدث إحدى المشكلات المستعصية. ولذلك لا بدَّ من دراستها وبيان المسؤولية الجزائية للحدث ووليه، إضافة لشرح إجراءات التحقيق والمحاكمة والتدابير المقررة بشأنها.	تساعد دراسة قانون الأحداث الجانحين في تكوين كادر قانوني بإمكانه فهم الطبيعة الخاصة لجرائم الأحداث التي تتطلّب دراية كافية بأسباب جنوح الحدث وكيفية التعامل معه في أثناء التحقيق والمحاكمة وفرض التدابير تجاهه وكيفية تطبيقها لدى المؤسسات الإصلاحية.	- التعريف بظاهرة جنوح الأحداث - التعريف بقانون الأحداث الجانحين - المسؤولية الجزائية للأحداث ولأوليائهم - العقوبات والتدابير الإصلاحية المقررة للأحداث الجانحين - قضاء الأحداث والمؤسسات المساعدة - إجراءات التحقيق والملاحقة - أصول المحاكمات في قضايا الأحداث - الحماية المقررة للأحداث الجانحين
تسليم المجرمين	يتضمن مجموعة القواعد والإجراءات بخصوص تسليم المجرمين، إضافة للإجراءات القضائية حول مكافحة الإجرام العابر للحدود.	تكوين الدارس ضمن إطار مكافحة الظاهرة الإجرامية على الصعيد الدولي، كما يؤهله للتعامل مع هذه الظاهرة ومعالجتها بما يضمن احترام القوانين الوطنية وأحكام القانون الدولي بخصوص قمع الجرائم العابرة للحدود وأحكام تسليم المجرمين.	- التعريف بمفهوم تسليم المجرمين - التعاون التشريعي لمكافحة الإجرام - التعاون القضائي لمكافحة الإجرام - التعاون الإجرائي لمكافحة الإجرام - تنفيذ الإنابات القضائية - أحكام تسليم المجرمين - مفعول الأحكام الجزائية الأجنبية

المقررات الاختيارية (مجموعة القانون العام)			
المقرر	**المقرر**	**المقرر**	**المقرر**
التشريعات الاقتصادية	هنالك مجموعة من التشريعات الناظمة لإقامة عناصر الإنتاج وتنقلاتها من أشخاص ورؤوس أموال وسلع وخدمات واستثمارات، وذلك كي تؤمن عوامل الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	يعبّر عادة النظام القانوني للتعاملات الاقتصادية، عن إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة. ولذلك فإن الإلمام بهذا النظام، يسهم في بناء كادر قانوني بإمكانه الاستفادة من الثغرات لإعداد تشريعات تهدف إلى تحقيق المستوى المعيشي المناسب للإنسان والمجتمع.	- التعريف بعلم لاقتصاد والأنظمة الاقتصادية - خصائص التشريعات الاقتصادية - التشريعات الناظمة للإنتاج والاستهلاك - التشريعات الناظمة للأسواق والأسعار - التشريعات الناظمة للادخارات والفائدة - التشريعات الناظمة للاستثمار - التشريعات المالية والنقدية - التشريعات الناظمة للخطط الاقتصادية - التشريعات الناظمة للتجارة الخارجية
التشريع الجمركي	تشكل الرسوم الجمركية مورداً مالياً أساسياً للدولة وإحدى وسائلها الحمائية للتحكم في عمليات الاستيراد والتصدير. ولكل دولة نظامها الجمركي الذي يتلاءم مع فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية.	إدراك فحوى النظام الجمركي ومدى ملائمته لطبيعة النظام القائم والبيئة المحلية والدولية، وبيان مدى الفائدة من فرض الرسوم الجمركية وآثارها الايجابية والسلبية وسبر ثغرات إقرارها وتحصيلها، وذلك تمهيداً للتعامل القانوني مع ما ينتج عنها من مسائل وإشكاليات تتطلب تدخلاً إدارياً أو قضائياً.	- مفهوم النظام الجمركي وتطوره - خصائص التشريع الجمركي - الإدارة الجمركية - النظم الجمركية الرئيسية في العالم - التنظيم الجمركي في سورية - تعريف الرسم الجمركي وأنواعه - طرق تحصيل الرسوم الجمركية - تسوية المنازعات الجمركية - الاتفاقيات الجمركية

المقرر	المقرر	المقرر	المقرر
الإدارة المحلية	إن نظام اللامركزية الإدارية، يفسح المجال لسكان المناطق من أجل إدارة شؤونهم المحلية، وهذا ما يتطلب دراسة الأسس القانونية لتنظيم الإدارة المحلية وتحديد أدواتها ونطاق صلاحياتها وآثارها.	تسهم دراسة التنظيم القانوني للإدارة المحلية في فهم فحوى هذا النمط الديمقراطي من التنظيم الإداري وتكوين كادر قانوني بإمكانه تطوير عمل الإدارة المحلية، مما يساعد على ترسيخ روح العمل الجماعي لدى مؤسسات الدولة والمجتمع، ويعمّق اهتمام المواطن ببيئته المحلية وإدارة شؤون مجتمعه.	- التعريف بالإدارة المحلية وتطورها - أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها - التشريعات المقارنة للإدارة المحلية - قانون الإدارة المحلية في سورية - أساليب الإدارة المحلية - أجهزة الإدارة المحلية - سلطات الإدارة المحلية - صلة الأجهزة المحلية بالسلطة المركزية - مزايا الإدارة المحلية وعيوبها
التشريع البيئي	يتعرَّض المحيط البيئي إلى مخاطر عديدة، مما يتطلب البحث عن تشريعات ملائمة لحمايته وقمع الملوثات والمخالفات الضارّة بها.	إعداد كادر قانوني بإمكانه فهم النظام البيئي وآثار المخاطر الطبيعية والملوثات التي تنال من توازنه، ومن ثم البحث عن النظام القانوني المناسب لحماية البيئة وقمع الجرائم البيئية.	- ماهية البيئة والنظام البيئي ومخاطره - مصادر الملوثات البيئية وأضرارها - التعريف بالتشريعات البيئية وتطورها - قواعد حماية البيئة البرية والمائية والجوية - الجرائم البيئية وأركانها - الحماية الدولية للبيئة

المقررات الاختيارية (مجموعة القانون الدولي)			
المقرر	**المدخـلات**	**المخرجـات**	**المفـردات**
القانون الدولي للتنمية	يحتوي على مجموعة القواعد القانونية الهادفة إلى تأمين حقوق الإنسان والدول في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يستجيب لتطلعاتها في الاستخدام الأمثل للموارد.	إن دراسة هذا الفرع المستحدث من القانون الدولي، يسهم في معرفة آلية تكوين قواعده التي جسَّدت إرادة الدول المهيمنة على مقدرات الدول النامية وخصوصاً خلال حقبة الاستعمار، ومحاولات الدول النامية لإعادة صياغة قواعد هذا القانون كي تستجيب لتطلعات شعوبها في ممارسة السيادة على مصادرها.	- التعريف بالقانون الدولي للتنمية وتطوره - مفهوم الدول المتقدمة والنامية - حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية - مبدأ السيادة على المصادر الطبيعية - أسس التنمية المستدامة - النظام الاقتصادي العالمي - تداعيات العولمة والخصخصة - الشركات متعددة الجنسيات - مظاهر التعاون الدولي الاقتصادي
النطاق الدولي (بحار وأنهار وفضاء)	يتضمن مجموعة القواعد الناظمة لاستخدام المصادر المشتركة من بحار وأنهار وفضاء، والتي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية	تسهم معرفة فحوى هذا القانون في بيان حقوق الدول وواجباتها بما يتفق مع مفهوم السيادة والحقوق التي تمارسها الدولة في إقليمها البري والبحري والجوي، والتي أدَّت سابقاً إلى إثارة العديد من المنازعات المهددة للسلم والأمن الدوليين.	– قانون البحار – قانون المجاري المائية الدولية – القانون الدولي للأجواء الوطنية – قانون الفضاء الخارجي – حماية البيئة البحرية والنهرية والجوية – المسؤولية الدولية عن حماية البيئة
القانون الدولي الجزائي	يتضمن مجموعة القواعد الهادفة إلى قمع الجرائم الدولية ومعاقبة مرتكبيها، ولا سيما ضمن إطار المحاكم الجنائية الدولية.	تسهم دراسة قواعد القانون الدولي الجزائي في إدراك معنى العقاب على ارتكاب الجرائم الدولية، مما يتطلب دراسة أركان الجرائم الدولية وطرق الملاحقة والتحقيق والمحاكمة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.	– التعريف بالقانون الدولي الجزائي – نشأة القانون الدولي الجزائي وتطوره – مصادر القانون الدولي الجزائي – مفهوم الجريمة الدولية وأركانها – مبدأ الاختصاص العالمي – المحكمة الجنائية الدولية

المقرر	المدخـلات	المخرجـات	المفـردات
قضايا دولية معاصرة	تكرست العلاقات الدولية كعلم مستقل حينما اعترفت الدول بأهمية دراستها والتي تتطلب التحليل القانوني لبعض القضايا الدولية المعاصرة.	تساعد دراسة بعض القضايا الدولية المعاصرة في معرفة القواعد المحددة لسياسات الدول الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، ومن ثم إجراء المقارنة المنهجية مابين النظرية والتطبيق بغية تحديد مدى شرعية هذا السلوك أو ذاك ضمن منظور القانون الدولي ومبادئه.	– مفهوم العلاقات الدولية وتطورها – نظريات العلاقات الدولية – مفهوم الشرعية الدولية – مفهوم الأمن الجماعي – إدارة الأزمات الدولية – الإرهاب الدولي – التدخل الخارجي – قضايا من الواقع الراهن